

هذه الفروع الثلاثة من علم الاجتماع سوف تعطينا الانماط التصورية الثابتة تقريبا ، او القوانين المتحركة في حركة ومحتوى الدعاية بابعادها الثلاثة ( صهيونية واسرائيلية ويهودية ) .

٢ — يقصد بعلم الاجتماع السياسي للصهيونية — لاغراض هذه الورقة — دراسة اوضاع الجاليات اليهودية والمنظمات الصهيونية في كل بلد على حدة ( من بلاد العالم دون اسرائيل ) بوصف هذه « الجاليات » والمنظمات تمثل بنيات اجتماعية لها تسدر من التميز النوعي بالمقارنة بالمجتمع « المضيف » ، وتشارك او تساعد على تحقيق اهداف سياسية فوق اقليمية ، بعبارة اخرى ، دراسة اوضاع اليهود في بلد ما — دون اسرائيل — للتحقق من درجة وجود هؤلاء اليهود « كجالية » او جماعة اقلية ذات بناء اجتماعي هادشي تعتمد على البناء الاجتماعي الاكبر لبعض وظائفها ، وفي نفس الوقت تستقل بسمات ثقافية وبنائية نوعية . ومن ناحية اخرى مدى كون هذه البنية الاجتماعية الهامشية — في اطار العمل الصهيوني — جماعة ضغط ومصالحة متميزة اغراضها تحقيق اهداف سياسية فوق اقليمية — هي خدمة ودعم وجود اسرائيل .

هذا ، على مستوى الجالية المفردة . ويجري بعد ذلك دراسة شمولية لتبين درجة التماثل الاجتماعي والثقافي والبنوي بين الجاليات وبعضها وادوارها السياسية . كذلك يسعى البحث في هذا المجال الى الاجابة على سؤال : هل هناك بناء صهيوني ؟ وما هي وظيفته ؟

٣ — ويقصد بعلم اجتماع اليهودية التوصل الى انماط البعد الاجتماعي للدين اليهودي ( بطوائفه المختلفة ) . مثلا الى اي درجة تعد اليهودية السوفيتية بناء اجتماعيا متميزا برغم عدم وجود منظمات صهيونية وبالمقارنة بيهود انجلترا مثلا وفرنسا . بكلام اخر الى اي مدى يعتبر الدين اليهودي في كل بلد من البلاد التي بها عدد كبير من اليهود — يعتبر عامل تميز وابتعاد اجتماعي حتى ولو لم يكن للجالية بعينها — افتراضا — دور سياسي او ايمان بفكرة الدولة اليهودية في اسرائيل . على سبيل المثال اليهودية الاصلاحية في بريطانيا . فهي تتعاطف مع اسرائيل حقيقة انطلاقا من فكرة ان اسرائيل دولة من دول يمكن ان يعيش فيها اليهود . ولكن اليهودي لا يجب ان يكون التزامه تجاهها اكثر من التزام ادبي او وجداني وليس سياسي .

٤ — اما علم الاجتماع الاسرائيلي فتستهدف دراسته بشكل اساسي للتوصل الى مجموعتين رئيسيتين من الانماط الاجتماعية او القوانين : اولا : القوانين الاجتماعية الضابطة لحركة المجتمعات الاستيطانية . ثانيا : القوانين الاجتماعية الضابطة لحركة المجتمعات العقائدية .

فالمجموعة الاولى تزودنا بالضوابط المتحركة في سلوك المجتمع الاستيطاني ، ومن ثم مداخل دعائنه في مجتمعات استيطانية اخرى واساليب منطقتهم استشهدا بهذه المجتمعات كسوابق . والمجموعة الثانية تبين لنا قدر مساهمة الفكرة الصهيونية في خلق المجتمع الاسرائيلي . ومن ثم فان تعرض هذه الفكرة الصهيونية للحوار او الجدل او المراجعة من شأنه ان يغير من مداخل دعاية هذا المجتمع .

من ناحية اخرى ، تعطينا هذه المجموعة من القوانين الضابطة لحركة المجتمعات العقائدية حجم الانحراف بين التطبيق والفكرة ، فالمعروف — على سبيل المثال — ان العشيقة السائدة في سنوات خلق المجتمع الاستيطاني بفلسطين هي الصهيونية العمالية الاشتراكية ، او ايديولوجية الكيبوتز . وهنا يتبين لنا نوع من الانحراف — او التضاد . تضاد بين الصهيونية والاشتراكية ، من ناحية ، وتضاد بين دعوى